

Distr.
GENERAL

TD/B/C.I/EM.1/3
5 May 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المعني بالتجارة وتغير المناخ: فرص وتحديات

التجارة والاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة

جنيف، ٢٧-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

تقرير اجتماع الخبراء بشأن التجارة وتغير المناخ: فرص وتحديات
التجارة والاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة

المعقود في قصر الأمم، جنيف،

من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	مقدمة
٣	٥٥ - ٢	أولاً - موجز الرئيس
٣	٣٥ - ٤	ألف - موجز المداولات
١١	٤١-٣٦	باء - جلسة المائدة المستديرة
١٢	٥٥-٤٢	جيم - استنتاجات الرئيس
١٧	٥٨-٥٦	ثانياً - المسائل التنظيمية
١٧	٥٦	ألف - انتخاب أعضاء المكتب
١٧	٥٧	باء - اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل
١٧	٥٨	جيم - اعتماد تقرير الاجتماع

المرفقات

المرفق

١٨	الأول - الحضور
٢١	الثاني - برنامج الاجتماع

مقدمة

١- قرر مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والخمسين (جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨) عقد اجتماع خبراء بشأن التجارة وتغير المناخ: فرص وتحديات التجارة والاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة. وترد اختصاصات الاجتماع في الوثيقة TD/B/55/9.

أولاً - موجز الرئيس

٢- تضمن الاجتماع خمس جلسات فنية شارك فيها ٢١ محاضراً يمثلون حكومات وطنية ودوائر أكاديمية ومؤسسات بحوث ومنظمات دولية والقطاع الخاص، وكان من بينهم ممثلون عن جهات معنية بتبادل حقوق الانبعاثات وواضعو مشاريع آلية التنمية النظيفة. كما قدم عدد من الخبراء ورقات، وأعدت أمانة الأونكتاد مذكرة معلومات أساسية (يمكن الاطلاع على جميع الوثائق ذات الصلة والعروض والملفات الصوتية في موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت). وتولى الرئيس تيسير الجلسات وساعد على تنظيم المناقشات وترتيب الحوار. وأجرى المشاركون حوارات تفاعلية بعد المناقشات.

٣- ولا يرمي هذا التقرير إلى تقديم موجزات للبيانات التي أدلى بها المحاضرون والمشاركون. وللاطلاع على تقييم مفصل لكل بيان، يُرجى الرجوع إلى التسجيلات الصوتية والعروض المتاحة لتزيلها إلكترونياً من موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت. والهدف الرئيسي لهذا التقرير هو تناول المناقشات الرئيسية التي جرت خلال الاجتماع ومجموعة التوصيات التي صدرت ليتخذ الأونكتاد إجراءات بشأنها. ولهذا السبب، نذكر بإيجاز فيما يلي بعضاً من النقاط التي تناولها المتكلمون وخضعت للمزيد من النقاش مع الخبراء.

ألف - موجز المداولات

٤- في الجلسة الافتتاحية، تناول السيد حبيب أووين، باسم الأمين العام للأونكتاد، الدكتور سوباشاي بانيتشاكدي، العديد من جوانب المفاوضات الحالية المتعلقة بتغير المناخ مؤكداً التزام الأونكتاد، بموجب التفويض القوي الوارد في الفقرة ١٠٠ من اتفاق أكر، بتعميق فهم آلية التنمية النظيفة وتحديد الكيفية التي يمكن أن تعزز وتحسن إسهامها في التنمية المستدامة في البلدان النامية في إطار النظام المناخي ما بعد ٢٠١٢.

٥- وقدم نائب الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، السيد ريتشارد كينلي، في الكلمة الرئيسية التي أدلى بها عرضاً عاماً للحالة الراهنة لمفاوضات تغير المناخ الجارية في إطار الاتفاقية. وقال إن الأطراف المتفاوضة تسعى إلى تحقيق توافق آراء في المجالات الأربعة التالية: (أ) مستوى الطموحات المتعلقة بخفض الانبعاثات من جانب البلدان المتقدمة بعد عام ٢٠١٢؛ (ب) طبيعة استراتيجيات التخفيف للبلدان النامية؛ (ج) الدعم المالي والتكنولوجي لعمليات التخفيف والتكيف؛ (د) الإطار المؤسسي لتنفيذ التخفيف والتكيف. وبيّنت المفاوضات أن الأطراف أعربت عن رغبتها في استمرار وتحسين آلية التنمية النظيفة. وتطرح آلية التنمية النظيفة بعض التحديات بجانب ما حققته من إنجازات (كالقدرة على خفض الانبعاثات، والحث على إشراك القطاع الخاص ونقل التكنولوجيا وتحديد الخيارات التي تتسم بالفعالية من حيث التكلفة). وتمت مناقشة العديد من التحسينات لتنفيذها على الفور عن طريق المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، ويشمل ذلك على سبيل المثال (أ) وضع الجداول الزمنية؛ (ب) تسريع

عملية الموافقة على المشاريع؛ (ج) توسيع المنهجيات الأساسية؛ (د) تحسين وتقديم التوجيهات بشأن عملية العناصر الإضافية؛ (هـ) تعزيز وتسريع عملية صياغة وتسجيل برنامج أنشطة آلية التنمية النظيفة؛ (و) تعزيز التوزيع الأكثر عدالة لمشاريع الآلية عن طريق زيادة بناء القدرات. وكانت الرسالة الأخيرة التي قدمها السيد كينلي هي أن الأونكتاد يضطلع بدور هام وكبير فيما يتعلق بآلية التنمية النظيفة، وذلك عن طريق تعزيز الاستثمار ووضع البلدان على الطريق السليم.

٦- وأكد الممثل الدائم للبرازيل لدى منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، السيد روبرتو كارفالو دو أزيقيدو، على أهمية العمل المتعلق بآلية التنمية النظيفة الذي يقوم به الأونكتاد بصورة وثيقة مع الاتفاقية الإطارية. كما شدد على مبدأ المسؤوليات "المشتركة وإن كانت متباينة" والقدرات الوطنية، وقال إن البرازيل تأمل في أن يتحقق في كوبنهاغن بلوغ الأهداف المتمثلة في التخفيض الكبير للانبعاثات التي تسببها البلدان المتقدمة، فضلاً عن وضع إطار التمويل ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. ويّين أن تدني زيادة الانبعاثات التي تسببها البلدان النامية يمكن أن يتحقق عن طريق إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني، ويستحسن أن يكون ذلك بدعم من البلدان النامية في إطار التزاماتها المالية بموجب الاتفاقية الإطارية^(١).

٧- وقدم الممثل الدائم لسويسرا لدى منظمة التجارة العالمية، السيد لوزيوس فاسيشكا، ثلاث رسائل من وزيرة الاتحادية السيدة دوريس ليوتار مفادها: (أ) أن لسويسرا مصلحة كبيرة في تحقيق تقدم في مجال تغير المناخ؛ (ب) ضرورة إشراك القطاع الخاص؛ و(ج) ضرورة أن يضطلع الأونكتاد بدور في إبراز الفرص التي تتيحها مشاريع آلية التنمية النظيفة للبلدان النامية. وأشار إلى العديد من إجراءات بناء القدرات التي وجدت الدعم من بلده. وأكد أن سويسرا تتوقع مشاركة هادفة في نظام ما بعد ٢٠١٢ من جانب الهند والصين والبرازيل وغيرها من البلدان النامية الأكثر تقدماً، على الرغم من عدم وجود أهداف للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ تتعلق بالبلدان النامية.

٨- ويّين الممثل الدائم للهند لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، السيد غوبيناثان أشامكولانغاري، كيفية تجهيز مشاريع آلية التنمية النظيفة في الهند والخصائص الراهنة لهذه المشاريع. وأكد أن من المتوقع أن تؤدي هذه المشاريع إلى تحقيق الأهداف المستدامة، كما أكد ضرورة إعطاء الأولوية للمشاريع التي تتميز بإمكانيات استدامة عالية. وأشار إلى أن من الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها الأونكتاد إنشاء قواعد بيانات ورصد البيانات الإحصائية المتعلقة بآلية التنمية النظيفة. كما شدد على ضرورة زيادة نقل التكنولوجيا.

٩- وعقب الإدلاء بالبيانات الأولية تم تنظيم حوار تفاعلي أثار خلاله المشاركون مسألة عدم عدالة توزيع مشاريع آلية التنمية النظيفة في البلدان النامية (حتى إذا وضع في الحسبان حجم السكان والنتائج المحلي الإجمالي) كما تناولوا الحلول الممكنة للوضع الراهن. والحلول التي أشير إليها في كثير من الأحيان تشمل تعزيز برمجة مشاريع آلية التنمية النظيفة، وزيادة بناء قدرات السلطات الوطنية المعيّنة في أقل البلدان نمواً، وتحسين البيئة الاستثمارية العامة في

(١) أثناء اجتماع الخبراء، قدّمت الهيئة الوطنية المعيّنة في البرازيل دليل المستثمرين في إطار الآلية الذي وضعته لعام ٢٠٠٩. وكان الغرض منه مساعدة مطوري المشاريع في أي بلد من البلدان النامية المضيفة استناداً إلى تجربة البرازيل الطويلة في أسواق الآلية. وهذا الدليل متاح باللغات الإنكليزية والإسبانية والبرتغالية.

هذه البلدان وتضمن الآلية أنواع المشاريع ذات الاهتمام لأقل البلدان نمواً، كمشاريع خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الأراضي. والشواغل الأخرى التي أثّرت تتعلق بالتوزيع القطاعي لمشاريع آلية التنمية النظيفة وفعالية نقل التكنولوجيا في إطار التدفقات الاستثمارية ذات الصلة بآلية التنمية النظيفة. وشدد كثير من المشاركين على دور الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية في المساعدة على تطوير الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة في البلدان النامية، وذلك مواصلةً للجهد المستمر الذي أطلقه في البداية إطار عمل نيروبي.

١- آلية التنمية النظيفة: الوضع الراهن والإصلاحات المقترحة

١٠- المحاضرون الذين تناولوا هذا الجانب هم (أ) السيد جورجين فينهان، كبير علماء الطاقة، مركز ريزو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ (ب) السيد أدريانو سانتياغو دو أوليفيرا، عضو لجنة التنسيق العام المعنية بتغير المناخ العالمي، وزارة العلوم والتكنولوجيا، البرازيل؛ (ج) السيدة غارسيليا شيشلنيسكي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، المحاضرة والمديرة في معهد كولومبيا لإدارة المخاطر.

١١- وقد ساعد الاجتماع في التهيئة لاستعراض الحالة الراهنة لمشاريع آلية التنمية النظيفة وبعض الإصلاحات المقترحة. وتناول السيد فينهان نطاق مشاريع الآلية، وعملية التسجيل التي تخضع لها المشاريع وكيفية تقييم السوق للطلب على الوحدات المعتمدة لتخفيض الانبعاثات. وتشير الأرقام إلى التوجه الرامي إلى عدم تركيز المشاريع وتحسين الوضع في أفريقيا، حيث قفزت هذه الأرقام من ٥٠ إلى ١٠٠ مشروع في السنة. والمشاريع الأكثر رواجاً هي المتعلقة بالكهرباء المائية، والطاقة المستمدة من الرياح وطاقة الكتلة الأحيائية، في حين لم يجرز تقدم كبير فيما يتعلق بمشاريع فعالية استخدام الطاقة في المساكن وخيارات النقل النظيف. ويمكن أن تعالج هذه المسائل في إطار برنامج أنشطة آلية التنمية النظيفة التي تم من جديد تأكيد مزاياها بالرغم مما تطرحه من تحديات تشمل زيادة توضيح متطلبات المسؤولية القانونية لوزارات الطاقة والسماح باستخدام أكثر من منهجية واحدة لكل برنامج من برامج أنشطة الآلية.

١٢- وأكد السيد أوليفيرا وجهة نظر البرازيل التي تعتبر أن آلية التنمية النظيفة هي إحدى النجاحات التي تحققت، وسلط الضوء على تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة المسؤولة عن الموافقة على مشاريع الآلية على المستوى الداخلي. وأوضح أن غالبية المشاريع يجري تطويرها بصورة أحادية، مما يشير إلى أن عملية نقل التكنولوجيا لا تتم بالصورة المطلوبة. وعملية الموافقة على المشاريع في البرازيل يمكن أن تعتبر فعالة للغاية نظراً إلى أن العلاقة بين المشاريع المسجلة والمشاريع في مرحلة التصديق هي الأعلى (٤٥ في المائة) مقارنةً بالمتوسط العالمي (٣٢ في المائة). وفيما يتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن تغير المناخ، ترى البرازيل من وجهة نظرها أن الفريق العامل المخصص في إطار بروتوكول كيوتو لديه ولاية واضحة، وأن المقترحات المتعلقة بالتعديلات لا صلة لها بالمادة ٣-٩ من بروتوكول كيوتو ولا تدخل في نطاق هذه الولاية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن التعامل مع بعض المقترحات في إطار مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. وقال إن المقترحات ينبغي أن تتوخى المحافظة على السلامة البيئية والاقتصادية والمبادئ العامة الواردة في بروتوكول كيوتو.

١٣- وتناولت السيدة شيشلنيسكي الآثار السلبية المترتبة على الحوافز المقدمة في إطار آلية التنمية النظيفة، نظراً إلى أن الجهات المسؤولة عن القدر الأكبر من الانبعاثات تحظى بقدر كبير من مشاريع خفض الانبعاثات، ولا يُلتفت

بالتالي إلى البلدان التي تتسبب في القليل من الانبعاثات. وقدم اقتراح ملموس يستند إلى دعامتين هما تضمين آلية التنمية النظيفة المشاريع التي تؤدي فعلياً إلى إزالة الكربون من الغلاف الجوي (المشاريع التي لا تتسبب في انبعاث الكربون، وهي المشاريع التي ستستخدم فيها تكنولوجيات لا تزال قيد التطوير) واستحداث أسواق تقوم على أسواق رصيد الكربون الحالية.

١٤- وأثناء الحوار التفاعلي اللاحق، طلب العديد من المشاركين الحصول على توضيحات بشأن التكنولوجيات التي قد تستخدم في مشاريع لا تتسبب في انبعاث الكربون، ورأى البعض الآخر أن البلدان النامية قد تستحسن تشجيع مشاريع تؤدي إلى تحقيق أهداف إنمائية مستدامة عوضاً عن المشاريع ذات المحتوى التكنولوجي الكبير التي قد تكون عالية التكلفة أو تؤدي إلى تحقيق مكاسب محدودة.

٢- سوق الكربون: الحالة الراهنة، والمخاطر المالية، والمنظور والخيارات الواقعية لفترة ما بعد ٢٠١٢

١٥- المحاضرون الذين تناولوا هذا الموضوع هم (أ) السيدة يولريكا رآب، كبيرة المستشارين، الوكالة السويدية للطاقة والعضو السابق في المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة؛ (ب) السيد جورج فيتورينو، الوفد الدائم للمفوضية الأوروبية لدى المنظمات الدولية في جنيف؛ (ج) السيد مايلز أوستن، Ecoscurities؛ (د) السيد دافيد لنسفورد، الجمعية الدولية لتبادل حقوق الانبعاثات؛ (هـ) السيدة نتاليا غورينا، Essent Trading.

١٦- وقد ركز فريق المناقشة على الطلب الحالي والمستقبلي لأرصدة الكربون من جانب البلدان المتقدمة ورؤية هذه البلدان لآلية التنمية النظيفة في نظام ما بعد ٢٠١٢. وشارك في النقاش واضعو سياسات من البلدان المتقدمة، فهي التي تحدد في نهاية المطاف الطلب على أرصدة الكربون، وممثلون عن القطاع الخاص، كمطوري مشاريع آلية التنمية النظيفة والجهات التي تقوم ببيع وشراء الكربون. ونظراً إلى طبيعة المفاوضات الجارية فيما يتعلق بتغير المناخ، فإن سيناريوهات آلية التنمية النظيفة ما بعد ٢٠١٢ لا تزال غير واضحة، وقدم المحاضرون آراء متباينة بشأن أهمية الآلية في النظام المستقبلي لتغير المناخ.

١٧- وقدمت السيدة رآب وجهة النظر السويدية فيما يتعلق بآلية التنمية النظيفة وأعربت عن أملها في أن تكون الآلية من الأدوات الهامة في فترة ما بعد ٢٠١٢ لتحقيق التنمية المستدامة وخفض الانبعاثات. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إدخال تعديلات لجعل عملية التسجيل في آلية التنمية النظيفة أكثر شفافية وتيسيرها للمستخدمين. وتم التشديد على أهمية الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص لتحقيق سلاسة عمل الآلية وعلى أهمية بناء الثقة في أسواق تبادل حقوق إطلاق غازات الدفيئة. وأكدت ممثلة السويد عدم توفر الوقت لإجراء إصلاحات شاملة على عملية التنمية النظيفة، وهو ما يعزز الرأي القائل إن توسيع نطاق الآلية ينبغي أن يكون ضمن الإطار القائم لهذه الآلية. كما أثبتت إمكانية إنشاء آليات تنمية نظيفة قطاعية في النظام المستقبلي، بالإضافة إلى اعتماد مفهوم المفاضلة بين البلدان النامية.

١٨- وأكد ممثل الاتحاد الأوروبي السيد جورج فيتورينو وجود إشارات واضحة تبين أن استمرار آلية التنمية النظيفة بعد عام ٢٠١٢ يتوقف على الاتفاق النهائي الذي سيتم التوصل إليه في كوبنهاغن، بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يظل ملتزماً بتعزيز قيام سوق دولي قوي لتبادل حقوق إطلاق الكربون. وأوضح أن استمرار بقاء آلية التنمية النظيفة بعد ٢٠١٢ يتوقف على التوصل إلى اتفاق يشمل تحديد الحد الأقصى للانبعاثات التي تتسبب فيها

الولايات المتحدة بالإضافة إلى إنشاء نظام لتحديد تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات. كما تم تسليط الضوء على ضرورة تحقيق تخفيضات ملموسة في الانبعاثات، وزيادة مشاركة البلدان النامية، وزيادة القدرة على الرصد من جانب البلدان النامية والمفاضلة فيما بين هذه البلدان. وقال إن آلية التنمية النظيفة بحاجة إلى إصلاحات يمكن أن تتم عن طريق تقديم مقترحات على الأمدين القصير والطويل. كما أثّرت مسألة الاستفادة من النهج القطاعي المتعلق بأرصدة الانبعاثات غير المستخدمة كوسيلة لتوسيع نطاق آلية التنمية النظيفة. وأخيراً، ارتأى أن آلية التنمية النظيفة ينبغي أن تستخدم كأداة لتيسير التوصل إلى تحديد الحد الأقصى العالمي للانبعاثات ووضع نظام لتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات بصورة تؤدي إلى إحداث التوافق بين نظامي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تفادياً لتشظي الأسواق.

١٩- وكانت النقطة الرئيسية التي ركز عليها السيد أوستن في استعراضه هي أن آلية التنمية النظيفة تعتمد على الطلب، وأن النظام يتعرض في الوقت الراهن لتلقي طلبات تفوق إمكانياته، على الرغم من استحسان زيادة نطاق الآلية. وعليه، يُنتظر معرفة الجهات التي تأتي منها غالبية الطلبات على الوحدات المعتمدة لتخفيض الانبعاثات. وقد كان نظام الاتحاد الأوروبي المتعلق بتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات من المحركات الرئيسية لمشاريع آلية التنمية النظيفة، لكنه يرى أن مستويات الطلب على الوحدات المعتمدة لتخفيض الانبعاثات ما بعد ٢٠١٢ في نظام الاتحاد الأوروبي ستكون أقل بكثير مما كانت عليه في الماضي ومما هي عليه في الوقت الراهن، وذلك بسبب القيود الكمية والقيود التي فرضت على المقبولة بحسب المصدر ونوع المشروع. وأشار إلى ضرورة قيام واضعي السياسات بتوضيح ما إذا كان ينبغي إشراك القطاع الخاص وما إذا كانت هناك ضرورة للالتزام الصارم بزيادة ثقة المستثمرين واستقطاب رؤوس الأموال.

٢٠- وأيد السيد لنسفورد وجهة نظر السيد أوستن وقال إن هناك خطط للتخلي عن استخدام المشاريع الجديدة لآلية التنمية النظيفة في المرحلة ٣، مع أن الاتحاد الأوروبي قد كان هو المحرك لأسواق الكربون. وكان الموقف الذي أبداه الاتحاد الأوروبي هو أن البلدان النامية الكبيرة ينبغي أن تحدد أهداف لتخفيض الانبعاثات عن طريق آليات قطاعية، ولا ينبغي أن تكون من الجهات المستحقة لمشاريع آلية التنمية النظيفة بعد ٢٠١٢. وتم التشديد على أهمية التحرك بصورة أسرع والذهاب إلى أبعد ما تمكنت آلية التنمية النظيفة من تحقيقه حتى الآن، ومن ناحية أخرى، فإن هذه الأفكار ينبغي أن تضع في الاعتبار الكيفية التي سيسهم بها القطاع الخاص، حيث لا تُعرف ما هي الجهات التي سيأتي منها الطلب.

٢١- وعرضت السيدة غورينا وجهة نظر قدمتها إحدى شركات الكهرباء العاملة في أوروبا يشملها نظام الاتحاد الأوروبي لتبادل حقوق الانبعاثات وتمكنت من تغطية جزء من النقص المتعلق بالتزاماتها عن طريق شراء وحدات معتمدة لتخفيض الانبعاثات. وعلى هذا الأساس، قُدمت الموارد لمشاريع آلية التنمية النظيفة في جميع أنحاء العالم، وتم التوجه لهذا السبب، بصورة مباشرة، إما إلى الأسواق الرئيسية أو الثانوية، حيث المخاطر أقل والأسعار أعلى. وبالنظر إلى استمرار عدم التيقن بشأن الإطار التنظيمي المستقبلي للآلية، قامت شركة Essent بحماية نفسها بالابتعاد عن المشاريع التي تتسبب في انبعاثات الهيدروفلوروكربون، وعن الوحدات المعتمدة لتخفيض الانبعاثات من الصين والبرازيل والهند والمكسيك، فهذه البلدان لا تعتبر من المصادر المقبولة لاستيراد الوحدات المعتمدة للمرحلة الثالثة في نظام تبادل حصص إطلاق الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي، أو نظام الولايات المتحدة. وقامت بشراء النسبة الأكبر

من وحدات تخفيض الانبعاثات من مشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع فعالية استخدام الطاقة وأعطت الأفضلية لمشاريع الآلية الحائزة على براءات المعايير الذهبية.

٢٢- وخلال المناقشات اللاحقة، طلب بعض المشاركين المزيد من التوضيح لمفهوم المفاضلة بين البلدان النامية واعتراض عليه آخرون على أساس أن التفاضل الوحيد القائم هو بين البلدان النامية (غير المدرجة في المرفق الأول) والبلدان المتقدمة (المدرجة في المرفق الأول)، وأشاروا إلى ضرورة أن تنفذ البلدان النامية إجراءات التخفيف في إطار الاتفاقية وفقاً للمقدرات المحددة لكل منها. وجرت مناقشات حادة بشأن إدراج النهج القطاعي، وعبر الكثير من ممثلي البلدان النامية عن قلقهم إزاء تأثير هذا النهج على التجارة الخارجية لبلدانهم وعلى قدرتها التنافسية، فهو قد يؤدي إلى وضع ضوابط أساسية سياسية وتعسفية لشريحة اقتصادية كاملة في جميع أنحاء العالم. وأشار أحد المشاركين إلى أن الرغبة في توسيع نطاق آلية التنمية النظيفة تستوجب زيادة وتعزيز التزامات البلدان المتقدمة بغية المحافظة على الطلب على مشاريع آلية التنمية النظيفة وتخفيض الانبعاثات في الاقتصادات النامية.

٣- مصالح البلدان النامية في سياق إجراءات تغير المناخ وما يترتب على ذلك من انعكاسات على نظام تغير المناخ بعد عام ٢٠١٢

٢٣- والمحاضرون الذين تناولوا هذا الموضوع هم (أ) السيد آرون كوسي، الأستاذ المشارك وكبير المستشارين في مجال تغير المناخ والتجارة في المعهد الدولي للتنمية المستدامة؛ (ب) السيد ميكو هالونن، منظمة جايا جلوبال Gaia Global؛ (ج) السيدة باولا باريجا، جامعة زيورخ؛ (د) السيد ألبرتو ماغالانغ، الهيئة الوطنية المعنية في الفلبين.

٢٤- وسلط الاجتماع الضوء على مصالح البلدان النامية فيما يتعلق بإجراءات تغير المناخ، وفيما يتصل بآلية التنمية النظيفة على وجه التحديد.

٢٥- وأكد السيد كوسي وجود عدة طرق تمكن البلدان النامية من متابعة تحقيق الأهداف المشتركة في مجال التنمية والتخفيف من آثار تغير المناخ، وقال إن الآلية يمكن أن تكون أداة مفيدة لتحقيق هذه الأهداف. ونظراً للشكوك الحالية المتعلقة بحجم ونطاق آلية التنمية النظيفة في النظام المستقبلي، ينبغي للبلدان النامية العمل بصورة استراتيجية لتحقيق الهدفين معاً، ومن الخيارات المتاحة (أ) تفادي إزالة الغابات والعمل على إعادتها؛ (ب) إنتاج الطاقة النظيفة لاستخدامها في البلدان النامية؛ و(ج) اعتماد خيارات النقل النظيف. وبالإضافة إلى آلية السوق المتعلقة بآلية التنمية النظيفة، فإن تطوير إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني يعد من النهج الممكنة لتوفير الدعم المالي لجهود التخفيف في إطار الخيارات الثلاثة أعلاه. ويعتقد السيد كوسي أن إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً هي من الوسائل الواعدة لأنها الأقل صعوبة مقارنة بمشاريع آلية التنمية النظيفة، وبسبب الشواغل المتعلقة بزيادة العرض في سوق الآلية. ولللاضطلاع على المزيد من التفاصيل عن هذا الاستعراض يُرجى الرجوع إلى منشورات الأونكتاد UNCTAD/DITC/BCC/2009/2.

٢٦- وركز الاستعراض الذي قدمه السيد هالونن على السبل المستقبلية المحتملة لتعزيز آلية التنمية النظيفة وتناول العقبات القائمة، نحو الحاجة إلى توفير التمويل لمشاريع الآلية. والإجراءات المقترحة هي (أ) إضافة أنشطة مشاريع جديدة كاستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، واحتجاز الكربون وتخزينه والأنشطة النووية؛

(ب) توسيع نطاق آلية التنمية النظيفة لتشمل حملة أمور منها النهج السياساتية القطاعية والوطنية. وتم تسليط الضوء على الأهمية الأساسية لوضع خارطة الطريق تتعلق بالتكيف والتخفيف على المستوى القطري وهيئة البيئة السياساتية التمكينية على الصعيد الوطني كوسيلة لوضع سيناريوهات التخفيف على الأمد الطويل. وللحصول على مزيد من التفاصيل عن هذا الاستعراض يُرجى الرجوع إلى منشورات الأونكتاد UNCTAD/DITC/BCC/2009/3.

٢٧- وقدمت السيدة كاسترو نتائج دراستها التي تناولت فيها مسألة ما إذا كانت معالجة الأمور السهلة تشكل مشكلة حقيقية أم لا. والسؤال الذي طرحته في هذه الدراسة يتعلق بما إذا كانت آلية التنمية النظيفة تقوم باستنفاد الخيارات الأقل تكلفة فيما يتصل بتخفيض الانبعاثات، بحيث لا تترك للبلدان النامية سوى الخيارات الأكثر تكلفة للوفاء بالأهداف/الالتزامات المستقبلية لخفض الانبعاثات. وقدمت الدراسة أفكاراً تتعلق بإصلاح الآلية، وخلصت إلى أن المجال لا يزال مفتوحاً أمام توسيع نطاق تدابير التخفيف في البلدان غير المدرجة في المرفق الأول، وأن الخيارات التي تتبعها الآلية ليست هي الأكثر أو الأقل تكلفة. وقالت إن برنامج أنشطة الآلية والنهج القطاعية قد تكون هي الحل فيما يتعلق بخيارات التخفيف الأقل تكلفة، أما بالنسبة للخيارات الأكثر تكلفة، فهناك حاجة إلى تحسين الحصول على التمويل ودعم البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات التي لا تزال في مرحلة التحسين، بالإضافة إلى الخيارات الأخرى.

٢٨- وقدم السيد ماغالانغ عرضاً للسياسات الأساسية التي تتبعها الهيئة الوطنية المعنية في الفلبين وأشار إلى بعض المسائل التي واجهتها. وأكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق أهداف آلية التنمية النظيفة: (أ) ضرورة أن تكفل السلامة البيئة لأنشطة المشاريع بحيث تكفل التخفيض الفعلي لانبعاثات غازات الدفيئة؛ (ب) ضرورة أن تشجع الطلب على المشاريع الصغيرة الحجم ذات المنافع الكثيرة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، بدلاً من الأنشطة القائمة على حوافز ذات تأثيرات سلبية؛ (ج) القواعد الراهنة المتعلقة ببعض الأنشطة تفرض قدراً كبيراً من القيود، مما يؤدي إلى حملة أمور منها تسجيل عدد قليل من المشاريع. والخيارات الأخرى المتعلقة بتغير المناخ التي ينبغي أن توضع في الاعتبار هي إجراءات التكيف وتطوير آليات التمويل الجديدة لأنشطة التكيف والتخفيف على حد سواء.

٢٩- وخلال الحوار التفاعلي اللاحق، أكد بعض ممثلي البلدان النامية مجدداً أن بلدانهم لا توافق على تضمين النهج القطاعي في آلية التنمية النظيفة، أو اعتماده كبديل للآلية. وبشكل عام، هذه المسألة ليست من المشاكل التي تواجه البلدان المدرجة في المرفق الأول، غير أن البلدان النامية تحشى من أن يصبح النهج القطاعي عقبة تقنية أمام التجارة ونهجاً "غير معلن" لفرض أهداف صعبة. وفيما يتعلق بتضمين آلية التنمية النظيفة تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، لم يوافق بعض المشاركين على فكرة الإشارة إلى الشواغل المتعلقة باستدامة تخزين الكربون (نحو كيفية كفاءة تخزين الكربون على الأمد الطويل، وبالتالي كفاءة سلامة الوحدات المعتمدة لتخفيض الانبعاثات في إطار مشاريع آلية التنمية النظيفة المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها). وأشار إلى أن المفاوضات الراهنة تتعامل مع مسألة إزالة الغابات على ما يبدو خارج نطاق أسواق الكربون، وأن برنامج الأونكتاد المتعلق بتغير المناخ ينبغي أن يركز على تطوير البرامج المناسبة على الصعيد الوطني لتخفيض الانبعاثات من البلدان النامية.

٤- آلية التنمية النظيفة وتجارب وتوقعات البلدان النامية في إطار نظام ما بعد عام ٢٠١٢

٣٠- المحاضرون الذين تناولوا هذا الموضوع هم (أ) السيد فانغ جين، مركز البحوث الإنمائية (تكلم باسم السيد يانغ هونغ وي، مدير مركز إدارة مشاريع آلية التنمية النظيفة، معهد أبحاث الطاقة، الصين)؛ (ب) السيد إلمر شيلر (تكلم باسم السيدة جوليا جوستو سوتو، المديرية التنفيذية لصندوق البيئة الوطني، بيرو)؛ (ج) السيد غوفيندا تيملسينا، البنك الدولي. وجرى بعد الاجتماع تنظيم مناقشة تفاعلية وقدمت مداخلات السلطات الوطنية المعنية: (أ) السيد راؤول غاريدو، كبير الخبراء في وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة، كوبا؛ (ب) السيد شيخ ساديو، نائب مدير التجارة الخارجية، وزارة التجارة، السنغال؛ (ج) السيد جاو لوسفيكوينو، مدير سياسات التجارة، وزارة التجارة، أنغولا.

٣١- وخلال الجلسة قامت السلطات الوطنية المعنية للبلدان النامية بتسليط الضوء على بعض الدروس المستفادة والتحديات المطروحة.

٣٢- وقدم السيد فانغ شرحاً للوائح الموافقة على مشاريع آلية التنمية النظيفة في الصين والتقدم الذي أحرزته مع مرور الوقت، فضلاً عن توضيح الإطار الإداري للآلية في البلد. وأشار السيد فانغ إلى أن بلده، بصفته أحد البلدان النامية الأطراف في بروتوكول كيوتو، يعلّق أهمية كبيرة على الالتزامات التي قطعها في إطار البروتوكول ويعمل بصورة استباقية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير التعاون مع آلية التنمية النظيفة عن طريق إنشاء المؤسسات ذات الصلة، ووضع الإطار التنظيمي وبناء القدرات على المستوى المركزي والمحلي. ومن الإجراءات الموصى بها على حد قوله، ضرورة تسريع الإجراءات من جانب وزارة الطاقة والمجلس التنفيذي تفادياً لفترات الانتظار الطويلة بالنسبة للمشاريع المزمع تنفيذها.

٣٣- وتناول السيد شيلر تجربة آلية التنمية النظيفة في بيرو، وتحدث عن التنظيم الداخلي للهيئة المعنية والعمليات والإطار العام وتطور المشاريع. وأدت بعض الدروس المستفادة إلى لفت انتباه السلطات البيروفية إلى ضرورة تعزيز بناء القدرات في المؤسسات العامة، وعلى مستوى الحكومات الإقليمية والمحلية؛ والتوقيع على مذكرات تفاهم مع العديد من البلدان ومصارف التمويل الدولية كمصرفي KfW و Deutsche Bank، حيث يعمل هذان المصرفان على توطيد علاقات الجهات التي تقوم بشراء الوحدات المعتمدة لتخفيض الانبعاثات مع مطوري المشاريع ومع جهات أخرى. وتشمل الإجراءات التي لا تزال معلقة تطوير مشاريع برنامجية وقطاعية جديدة في إطار آلية التنمية النظيفة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي ونشر المعلومات والمعارف بين شركات الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم وغيرها.

٣٤- وعرض السيد تيملسينا النتائج التي توصلت إليها دراسة أجراها البنك الدولي تناولت الإمكانات المحتملة لمشاريع توليد الطاقة قليلة الكربون في أفريقيا جنوب الصحراء. وعلى هذا الأساس، تم عرض إمكانيات خفض الانبعاثات بحسب أنواع المشاريع (بما في ذلك الديزل الأحياثي المستخلص من نبات الجاتروفا، والمخلفات الزراعية وغيرها) وعن طريق الإجراءات التي تتبعها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ويمكن أن تبلغ القيمة الإجمالية لخفض الانبعاثات ٩٧,٨ مليار دولار أمريكي، أي بتكلفة ١٠ دولارات لكل طن من ثاني أكسيد الكربون. والعقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق هذه الإمكانية تشمل القيود المالية، والهياكل الأساسية والحوافز السوقية، والافتقار إلى

المهارات البشرية، وانعدام التوعية وتشارك المعلومات، والقيود التنظيمية. ويقوم البنك الدولي باتخاذ إجراءات لتجاوز بعض هذه العقبات وسيرحب بالتعاون مع الأونكتاد. وعلى النقيض من المفهوم السائد، تقدم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء إمكانيات هائلة لآلية التنمية النظيفة ويُعتقد أنه يتعين على المنظمات الدولية المانحة أن تتصدر مساعدة هذه المنطقة على تحقيق هذه الإمكانيات.

٣٥- وعرض ممثلو أنغولا وكوبا والسنغال تجربتهم مع آلية التنمية النظيفة والحالة الراهنة لعملياتها الداخلية المتعلقة بإنشاء أو تطوير سلطاتها الوطنية المعنية. وتم التشديد على جملة أمور منها التحديات المتصلة بوضع الإطار القانوني، والتدريب والقدرات البشرية لهذه السلطات. وتمت الإشارة في كثير من الأحيان إلى ضرورة بناء القدرات والرغبة في تحقيقها، على أن يتولى الأونكتاد دور تشاطر الخبرات مع البلدان الأخرى. وجرى التأكيد أيضاً على ضرورة أن تتعلم البلدان النامية كيفية تصميم المشاريع، وتحديد القواعد الأساسية وعرض العناصر الإضافية بطريقة يقرها المجلس التنفيذي. وبيّنوا أن البلدان النامية بحاجة إلى تعلم طريقة التفاوض بشأن الوحدات المعتمدة لتخفيض الانبعاث عن طريق التعرف على الأسواق وتغير الأسعار. وتؤكد أن البلدان النامية لا ترحب بالنهج القطاعي لآلية التنمية النظيفة، فهو قد يؤدي إلى وضع قواعد ومعايير جديدة لن تتمكن هذه البلدان من الامتثال لها. وعلى هذا الأساس، فهي قد تشكل حواجز أمام التجارة تلحق الضرر بالبلدان النامية.

باء - جلسة المائدة المستديرة

٣٦- شارك في اجتماع المائدة المستديرة كل من (أ) السيد دانييل فيوليتي، أمين المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، الاتفاقية الإطارية؛ (ب) السيد مارسيل أليز، كبير المستشارين التقنيين، مرفق الكربون المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ و(ج) السيد استيفان ديتزلر، مدير البرنامج من وزارة الشؤون الاقتصادية السويسرية.

٣٧- وكان هدف الجلسة هو التقين من نتائج الاجتماع وكيفية نقلها بصورة مثلى إلى مجلس إدارة الأونكتاد، مع مراعاة أن وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تتناول القضايا المتعلقة بآلية التنمية النظيفة (الاتفاقية الإطارية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرها). وكانت ترمي أيضاً إلى تقديم توصيات ملموسة بشأن كيفية التغلب على العقبات الحالية التي تعوق زيادة تدفقات الاستثمار في آلية التنمية النظيفة وتوجيه عمل الأونكتاد في هذا المجال بموجب التفويض الوارد في الفقرة ١٠٠ من اتفاق أكرا.

٣٨- وقدم السيد فيوليتي معلومات متعمقة بشأن توجه الجهات المعنية بوضع الضوابط في نظام ما بعد ٢٠١٢ وأكد نجاح آلية التنمية النظيفة. وبين أن عدد البلدان التي ستشملها مشاريع آلية التنمية النظيفة، على الرغم من عدم توزيعها بصورة عادلة، قد زاد نتيجة لبعض الإجراءات التي اتخذها المجلس التنفيذي للآلية: إنشاء محفل السلطات الوطنية المعنية، والربط بين هذه السلطات، وتبادل خبراتها؛ ومناقشة المجالات التي تنطوي على إشكالات، وإطار عمل نيروبي المخصص لبناء القدرات، وسوق آلية التنمية النظيفة. ورحب السيد فيوليتي باهتمام الأونكتاد بآلية التنمية النظيفة وقال إن بإمكان الأونكتاد ضم جهوده إلى جهود الاتفاقية الإطارية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي من خلال إطار عمل نيروبي بغية تعزيز تحديد الفرص الاستثمارية في البلدان النامية.

٣٩- وقدّم السيد أليز شرحاً لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بتغير المناخ، وقال إنها تعتمد على ثلاث دعائم هي: (أ) التخفيف؛ (ب) مرفق الكربون الذي يساعد في الوصول إلى آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك؛ (ج) الأنشطة المخصصة لدعم بناء القدرات بموجب إطار نيروبي. وأعرب عن اعتقاده بأن الأونكتاد يمكنه، كمؤسسة بحوث، إجراء دراسات بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة، تتناول على سبيل المثال الحواجز القائمة التعريفية وغير التعريفية أمام السلع والتكنولوجيات التي تراعي المناخ والتي لا يتوفر بعضها إلا عن طريق وسطاء تجاريين وبتكلفة عالية. والمهمة الأخرى التي يمكن أن يضطلع بها الأونكتاد هي المساهمة في وضع نظام علامات ومعايير يتسم بقدر كبير من الشفافية والإنصاف ومراعاة المناخ ويشجع التنمية، علاوة على معالجة أوجه القصور في نظام التصنيفات الخاص بالنظام المنسق، إذ إنه لا يميّز في الوقت الراهن بين الطاقة النظيفة المتجددة والتكنولوجيات الأخرى المستخدمة في مجال الطاقة.

٤٠- واستعرض السيد ديتزل الإجراءات المتعلقة ببناء القدرات في إطار آلية التنمية النظيفة من منظور الجهات المانحة، وتناول المبادرات السويسرية في هذا المجال. وفيما يتعلق بالأدوار المحتملة للأونكتاد، أثار مسألة تحديد الفرص التجارية، والوقود الأحفائي، والطاقة الأحفائية، والمنتجات التي تراعي المناخ، وما إلى ذلك. وتم التأكيد على خطورة شروع البلدان النامية في إنتاج منتجات غير نظيفة بسبب عدم فرض التزامات عليها في مجال خفض الانبعاثات. وأكد أن المجتمع الدولي قد يلعب دوراً في جعل السياسات التجارية داعمة للأهداف المتعلقة بالمناخ. وأشار السيد ديتزل، من وجهة نظر الجهات المانحة، إلى أنه يرغب في قيام صندوق مشترك، وفي التزام كل وكالة بمهامها الأساسية وتعاونها بشكل وثيق مع الوكالات الأخرى تفادياً للازدواجية.

٤١- وأثناء الحوار التفاعلي اللاحق، أبدى المشاركون اهتمامهم بمعرفة مغزى فكرة تحديد البلدان التي ستكون مؤهلة لمشاريع "آلية التنمية النظيفة المعدلة"، وقالوا إن من السابق لأوانه ومن غير الملائم مناقشة المفاضلة بين البلدان النامية، وإن ذلك سيعوق مناقشة الأفكار الجيدة المتعلقة بتحسين آلية التنمية النظيفة. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أحد المشاركين عدم وجود مجال لإعادة التفاوض بشأن طبيعة الاتفاقية الإطارية. وفي واقع الأمر، لا توجد فوارق سوى تلك القائمة بين البلدان النامية (غير المدرجة في المرفق الأول) والبلدان المتقدمة (المدرجة في المرفق الأول).

جيم - استنتاجات الرئيس

٤٢- لقد نجحت آلية التنمية النظيفة في إنشاء سوق دينامية للكربون. وبحلول شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أصدرت الآلية وحدات بلغت ٢٧٧ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون ولدت استثمارات للآلية قيمتها ٢,٧ مليار يورو، أي بتكلفة ١٠ يورو لكل طن من ثاني أكسيد الكربون^(٢). ومن المتوقع أن تبلغ كمية الوحدات المعتمدة لتخفيض الانبعاثات ١,٣٣٥ مليار وحدة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، ويؤدي ذلك إلى توليد استثمارات جديدة بقيمة ١٣ مليار يورو. ولآلية التنمية النظيفة، كآلية تمويل جديدة نسبياً، قدرة كبيرة على توليد استثمارات ضخمة تمكنها من تشجيع البلدان النامية على التحول بصورة أكثر عملية إلى اقتصاد تقل فيه كثافة انبعاثات الكربون.

(٢) عند إعداد التقرير، كان سعر الوحدة لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ هو ١٤ يورو.

٤٣- ومع أن الآلية لا تخلو من النقائص، فقد تمكنت من تحقيق إنجازات كبيرة خلال عمرها الذي بلغ أربع سنوات بالرغم من الصعوبات والإخفاقات. وقدمت تجربة عملية فيما يتعلق بإشراك القطاع الخاص في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. واعترف غالبية الخبراء بأن للآلية العديد من عناصر النجاح والقدرة على أن تصبح محركاً للتنمية المستدامة في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً. ولدى الآلية في الوقت الراهن ٦٨٧ ٤ مشروعات، وتستأثر ١٠ بلدان بـ ٨٧ في المائة من إجمالي المشاريع. وغالبية المشاريع تقع في فئة مشاريع الطاقة المتجددة وتتركز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية.

٤٤- وتحظى الآلية بتوافق آراء البلدان النامية ودعمها، على الرغم من عدم وضوح شكلها وحجمها في فترة ما بعد ٢٠١٢. ومع ذلك، عززت غالبية المشاركين الاهتمام العام بتوسيع نطاق الآلية بصورة يعتمد حجمها وتوجهها على مستويات الطلب المستقبلي على أرصدة الكربون من جانب البلدان المتقدمة. وسيكون المحرك لهذا الطلب هو الأهداف المستقبلية لخفض الانبعاثات التي تتسبب فيها الأطراف المدرجة في المرفق الأول، والتي يجري التفاوض حالياً بشأن تحديدتها بواسطة الفريق العامل المخصص في إطار بروتوكول كيوتو، وعن طريق أية التزامات يتوصل إليها الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل. ويمثل الاتحاد الأوروبي حتى الآن المحرك الرئيسي لأسواق الكربون، ويشكل برنامجه المتعلق بتبادل حقوق إطلاق الكربون أحد المصادر الرئيسية للطلب على الوحدات المعتمدة لتخفيض الانبعاثات. وارتئي أن مستقبل آلية التنمية النظيفة سيعتمد إلى حد كبير على الدعم الذي تتلقاه من الاتحاد الأوروبي ومن سياسات الولايات المتحدة المتعلقة بسوق الكربون.

٤٥- وأثار العديد من الممثلين مسألة التوزيع الإقليمي لمشاريع آلية التنمية النظيفة وحثوا على بذل جهود لزيادة مشاركة البلدان النامية من جميع المناطق في هذه الآلية. وتعد طبيعة عملية الآلية من العوامل التي تسهم في هذا المجال. وبالنظر إلى أن الآلية هي عملية قائمة على الاستثمار، فإن عنصر أرصدة الكربون، كجزء من المشاريع الاستثمارية القائمة، يميل إلى اتباع مسارات الاستثمار الموجودة أصلاً في البلد المضيف المعني. ولا تزال كيفية توسيع نطاق هذا المسار لتعزيز زيادة الاستثمار ومشاريع الآلية من التحديات المتصلة ببيئة السياسات التمكينية الراهنة والرؤية الاستراتيجية، كما يتوقف ذلك على الموارد المؤسسية الضرورية التي تُخصص للسلطات الوطنية المعنية.

٤٦- وفيما يتعلق بمسألة التوزيع الجغرافي للمشاريع بين البلدان النامية، فإن الطريقة الممكنة لمعالجة هذا الأمر هي تنفيذ برنامج أنشطة آلية التنمية النظيفة كوسيلة لتوسيع نطاق الآلية لتشمل البلدان النامية الممثلة تمثيلاً ناقصاً في الوقت الراهن في محفظة الآلية. ومن الناحية النموذجية، حدث ذلك بسبب قلة الانبعاثات التي تتسبب فيها هذه البلدان أو لكونها لا تمتلك مصادر كبيرة للانبعاثات يمكن خفضها بصورة كبيرة عن طريق تطوير التكنولوجيات. كما يسّرت تضمين الأسر المعيشية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لن تحقق بمفردها المستوى الأدنى من خفض الانبعاثات لكي تتمكن من الوصول إلى الأسواق. وعلاوة على ذلك، يمكن لبرنامج أنشطة الآلية خفض تكاليف المعاملات مقارنة بالإجراءات التقليدية لتسجيل مشروع واحد من مشاريع الآلية.

٤٧- وتناول العديد من ممثلي البلدان النامية الحاجة إلى بناء القدرات لزيادة التوعية بالمازيا التي قد توفرها الآلية لتمكينها من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة، ولزيادة قدرتها على تصميم وصياغة مشاريع الآلية بصورة تنطوي على توقعات واقعية. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى المساعدة لتعزيز قدرة هذه البلدان على اجتذاب الاستثمارات وزيادة فرص نقل التكنولوجيا عن طريق مشاريع الآلية. وتم التشديد على أن من الحيوبي لتشجيع الاستثمار

في مشاريع خفض الانبعاثات في إطار الآلية زيادة وتحسين مشاركة البلدان النامية في الآلية، وتهيئة البيئة التمكينية، ووضع خارطة طريق إستراتيجية للتخفيف معززة بإطار مؤسسي قوي وأحكام قانونية محددة تتسم بالشفافية.

٤٨- وارثني أن الابتكار في مجال التمويل قد يؤدي دوراً هاماً في مواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ. ومن المقترحات الجديرة بالاستكشاف في هذا الصدد إنشاء أسواق أساسية لدعم أسواق الكربون، فضلاً عن إطلاق صناديق وطنية محددة لآلية التنمية النظيفة. وأشار الخبراء إلى ضرورة أن تُستكشف مع مصارف التنمية الوطنية والإقليمية مسألة تهيئة البيئة التمكينية لاجتذاب الاستثمارات الدولية والمحلية.

٤٩- كما أُشير إلى إمكانية توسيع نطاق آلية التنمية النظيفة عن طريق إدراج احتجاز الكربون واختزاله، والتكنولوجيات التي لا تتسبب في إطلاق الكربون. وعقب تقديم هذه المقترحات، جرى نقاش مكثف بين المشاركين دون التوصل إلى توافق آراء. ورأى كثير من المشاركين أن مشاريع احتجاز الكربون واختزاله والمشاريع التي لا تطلق ثاني أكسيد الكربون لا تنطوي على مكاسب واضحة في مجال التنمية المستدامة، وذلك من الأسباب التي تستدعي استبعادها من نطاق آلية التنمية النظيفة. وأُشير إلى التكاليف العالية المتوقعة لهذه التكنولوجيات وعدم الموافقة حتى الآن على منهجيات لتنفيذها في إطار الآلية.

٥٠- وأثيرت أيضاً إمكانية إدراج المشاريع القطاعية لآلية التنمية النظيفة في النظام المستقبلي، فضلاً عن مفهوم المفاضلة بين البلدان النامية، وقد أدى هذان الجانبان إلى تباين وجهات نظر المشاركين. فالنهج القطاعي الذي لا يقوم على مشاريع قد يشمل وضع معايير تقنية (أو عتبات مرجعية) قد لا يمكن تحقيقها في قطاع محدد في جميع البلدان. وعلى هذا الأساس، جرى التعبير بقوة عن القلق من أن يؤدي مثل هذا النهج إلى وضع عقبات محتملة أمام تجارة البلدان النامية في مجال التصدير، وبخاصة صادرات البلدان التي لديها تكنولوجيات إنتاج أقل تطوراً.

٥١- وتناول الخبراء كيفية ومسألة ما إذا كانت الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة ستؤخذ في الاعتبار عند الموافقة على مشاريع آلية التنمية النظيفة. وشُدّد على أن البلد المضيف هو الوحيد المعني بوضع معايير ومؤشرات الاستدامة، علاوة على تحديد مدى إسهام المشروع في التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أثيرت مسألة توحيد (قابلية المقارنة) المعايير الوطنية للتنمية المستدامة (للموافقة على الاستثمارات في إطار آلية التنمية النظيفة)، ولم يتم التوصل إلى توافق آراء بشأن جدوى هذه المسألة، علماً بأن العديد من البلدان المضيضة حددت الثغرات والمتطلبات المتعلقة بالقدرات الوطنية في هذا الصدد.

٥٢- واعتبر اجتماع الخبراء أن المفاوضات الجارية في إطار خارطة طريق بالي يمكن أن تستفيد من التجربة التي اكتسبتها آلية التنمية النظيفة خلال السنوات الأربع الأولى من عمرها وتؤدي إلى إدخال تحسينات عليها بغية الاستفادة التامة من إمكانياتها وزيادة التغطية الجغرافية والقطاعية. وعند تصميم الشكل المستقبلي لبعض عناصر الآلية، ارثني توخي بعض المرونة في التكيف مع الظروف الوطنية والإقليمية. والتحدي الذي يظل قائماً هو كيفية المحافظة على السلامة البيئية والاقتصادية أثناء تسريع وتعميم دورة مشاريع الآلية. وفي هذا السياق، ناقش الخبراء العديد من المواضيع ذات الصلة بتحقيق توافق الآراء بشأن أمور كالتباين الراهن في التغطية الجغرافية والقطاعية، والحصول على الدعم المالي لمطوري المشاريع، ومتطلبات نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وناقش الخبراء النهج القطاعية، وإمكانية تضمين الآلية أو إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني لخفض الانبعاثات الناجمة عن

إزالة الغابات وتدهور الأراضي واحتجاز الكربون واحتزانه باعتبارها من المواضيع التي لا تحظى بتوافق الآراء. وعلى الرغم من عدم تحقيق توافق الآراء بشأن هذه المسائل، فقد كانت المناقشات مفيدة في صياغة توصيات محددة للأونكتاد على نحو ما هو مقترح أدناه.

٥٣- والناتج العامة لاجتماع الخبراء تضمنت ما يلي:

(أ) ينبغي للأونكتاد، بصفته جهة التنسيق في الأمم المتحدة المعنية بالمعالجة الشاملة للمسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية ومساائل التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، الاضطلاع بدور مميز ونشط في التخفيف من تبعات تأثير الاحترار العالمي على البشر، وبخاصة في البلدان النامية؛

(ب) ينبغي للأونكتاد، بما لديه من خبرات تحليلية وفي مجال بناء القدرات وعملاً بالفقرة ١٠٠ من اتفاق أكرا، مساعدة البلدان النامية في تحديد الفرص التي تتيحها آلية التنمية النظيفة، فضلاً عن تصميم استراتيجيات إنمائية قليلة التسبب في انبعاثات الكربون بغية اجتذاب الاستثمارات في المجالات التي توفر مزايا وطنية؛

(ج) ينبغي للأونكتاد النظر في المشاركة الفعلية في تنفيذ إطار عمل نيروبي، وبذل الجهود لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات، ويشمل ذلك الاتفاقية الإطارية والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي؛

(د) مساعدة البلدان النامية في مواصلة إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني؛

(هـ) تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان النامية لتمكينها من تنفيذ برنامج الأنشطة في إطار آلية التنمية النظيفة (يُطلق عليها أيضاً برامج آلية التنمية النظيفة).

٥٤- وبين اجتماع المائدة المستديرة أن آلية التنمية النظيفة هي في الأساس برنامج استثماري يعمل وفقاً لقواعد ومحركات متماثلة شأنه شأن الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتمتع الأونكتاد بقدرة كبيرة على مساعدة البلدان النامية على اجتذاب وإدارة الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تكييف القدرات بحسب خصائص الآلية.

٥٥- وتوخياً لتنفيذ الولاية الواردة في الفقرة ١٠٠ من اتفاق أكرا، قدم اجتماع الخبراء توصيات قابلة للتنفيذ بغية توجيه الدور الذي يضطلع به الأونكتاد لدعم التنمية المستدامة وسياسات تغير المناخ في البلدان النامية، وهذه التوصيات هي:

(أ) تنفيذ برنامج الأنشطة في إطار آلية التنمية النظيفة: نظراً لوجود ثمانية برامج أنشطة يجري التحقق منها في إطار عملية المجلس التنفيذي للآلية، هناك حاجة إلى بذل الجهود لتطوير القدرات المؤسسية والتقنية للحكومات الوطنية في مجال صياغة وتنفيذ برنامج الأنشطة. ويمكن أن يضطلع الأونكتاد بدور في معالجة أوجه القصور الأساسية التي تم تحديدها حتى الآن، ومساعدة البلدان النامية في الاستفادة من برنامج أنشطة الآلية؛

(ب) بناء قدرات السلطات الوطنية المعنية: وفقاً لإطار عمل نيروبي، يمكن للأونكتاد العمل مع الوكالات الأخرى ضمن إطار عمل نيروبي (الاتفاقية الإطارية، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، مصرف التنمية الأفريقي) للمساعدة في إنشاء وتعزيز قدرات السلطات الوطنية المعينة في أقل البلدان نمواً لتكون على أتم الاستعداد للعمل. وحسبما أُثير مراراً أثناء الاجتماع، هناك حاجة لأن تصبح البلدان النامية قادرة على عرض المنهجيات الخاصة بها (على سبيل المثال، بالنسبة لقطاع النقل) وعلى بناء القدرات المتعلقة بتطوير أنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة. ومع أن بعض البلدان النامية (كالبرازيل والصين والمكسيك والهند، وغيرها) قد تمكنت من تطوير الكثير من الهياكل الأساسية الحكومية لتجهيز مشاريع آلية التنمية النظيفة، لا يزال المجال واسعاً للتعاون المكثف بين بلدان الجنوب في هذا المجال. وينطبق الأمر ذاته على برنامج الأنشطة في إطار الآلية. وبالمثل، أوصى الخبراء بأن يستكشف الأونكتاد أوجه التآزر مع البرامج الجارية ذات الصلة في إطار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛

(ج) **إجراءات التخفيف الملزمة على الصعيد الوطني:** على الرغم من الإمكانيات القائمة لآلية التنمية النظيفة، فهناك توافق آراء متزايد مفاده أن البلدان النامية ستستفيد من النظر بشكل مبكر في السياسات الاستراتيجية الرامية إلى اعتماد اقتصاد قليل التسبب في انبعاث الكربون. وطلب إلى الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في مواصلة انتهاز السبل البديلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف تغير المناخ عن طريق إجراءات التخفيف الملزمة على الصعيد الوطني، نحو استكشاف المجالات الرئيسية لتعزيز المنتجات التي تراعي المناخ ولديها قدرة واضحة على خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز خيارات النقل النظيف وخيارات الطاقة المتجددة قليلة التسبب في انبعاثات الكربون؛

(د) **تطوير آليات تمويل مشاريع آلية التنمية النظيفة:** مسألة الافتقار العام للتمويل هي واحدة من أكثر القيود التي يُشار إليها كمعوق لتنمية مشاريع الآلية، سواء أكان ذلك بالنسبة للأنشطة التقليدية أو برنامج الأنشطة في إطار آلية التنمية النظيفة. وأشار الكثير من مطوري مشاريع الآلية إلى القيود المالية، وبخاصة بالنسبة للمشاريع ذات التكلفة الاستثمارية المبدئية العالية أو التي يتوقع أن تنطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للمستثمرين. وبالإضافة إلى الأنواع التقليدية من المخاطر التي تتعرض لها المشاريع، هناك مخاطر محددة تتعلق بمشاريع الآلية، ومنها المخاطر المتصلة بالمنهجية الأساسية للآلية وموافقة البلد المضيف. وتوفر المفاوضات في إطار خارطة طريق بالي فرصة لتقليل أو إزالة بعض المخاطر المحددة التي تواجه الآلية. والأدوات الجديدة التي طوّرت عن طريق تمويل المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف (نحو نُهج ضمان الاستثمار وأدوات التأمين) يمكن أن تساعد في تحرير تمويل مشاريع الآلية، وذلك حتى في سياق التراجع الاقتصادي العالمي والانخفاض الحالي للأسعار في أسواق الكربون. والجهود المبذولة لإدخال تمويل الكربون في عمليات مصارف التنمية قد يكون له تأثير إيجابي عام فيما يتعلق بتيسير تطوير مشاريع آلية التنمية النظيفة في البلدان المضيفة، وبخاصة في مناطق جغرافية محددة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الوقت الراهن. وبالنظر إلى أن الأونكتاد قد مُنح ولاية معالجة القيود المالية العامة التي تواجه البلدان النامية، فإن هذه التجربة يمكن توجيهها وفقاً لخصائص سياق الآلية؛

(هـ) **إمكانية نقل التكنولوجيا في إطار آلية التنمية النظيفة:** أخيراً، ونظراً لصعوبة التحقق من الإمكانيات الفعلية المتعلقة بنقل التكنولوجيا في إطار الآلية وقياس تلك الإمكانيات، أوصى المشاركون الأونكتاد بإجراء التحليلات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالتجارة. واقتُرح، على سبيل المثال، أن يركز الأونكتاد على القيود

التعريفية وغير التعريفية التي تواجه التكنولوجيات التي تراعي المناخ، وأوجه القصور في تصنيفات النظام المنسق الذي لا يفرق في الوقت الراهن بين الطاقة النظيفة المتجددة وغيرها من تكنولوجيات الطاقة.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ من جدول الأعمال)

٥٦ - انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية العامة المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، السيد غويناتان أشامكولانغاري (الهند) رئيساً له، والسيد فالفيو سواريس داميكو (البرازيل) لمنصب نائب الرئيس - المقرر.

باء - اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٧ - اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات جدول أعماله المؤقت (TD/B/C.I/EM.1/1) في جلسته الافتتاحية العامة. وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - فرص وتحديات التجارة والاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة
- ٤ - اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم - اعتماد تقرير الاجتماع (البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٨ - أوعز اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الختامية، إلى نائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

الحضور*

١- حضر اجتماع الخبراء ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	رومانيا
الأرجنتين	السنغال
إسبانيا	السودان
إسرائيل	السويد
إكوادور	سويسرا
ألمانيا	الصين
الإمارات العربية المتحدة	غانا
إندونيسيا	الفلبين
أنغولا	فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)
إيران (جمهورية - الإسلامية)	قطر
إيطاليا	قيرغيزستان
باكستان	كازاخستان
البرازيل	الكرسي الرسولي
بنما	كوبا
بنن	كولومبيا
بوتسوانا	ماليزيا
بولندا	المغرب
بيرو	المكسيك
تايلند	المملكة العربية السعودية
الجزائر	موريشيوس
الجمهورية التشيكية	النمسا
الجمهورية الدومينيكية	هايتي
الجمهورية العربية السورية	الهند
جمهورية تترانيا المتحدة	هندوراس
جنوب أفريقيا	الولايات المتحدة الأمريكية
الدانمرك	اليمن

٢- وحضر اجتماع الخبراء بصفة المراقب:

فلسطين

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.1/EM.1/Inf.1.

- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في اجتماع الخبراء:
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للهجرة
منظمة البلدان المصدرة للنفط
مركز الجنوب
- ٤- وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في اجتماع الخبراء:
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
مؤسسة الأمم المتحدة
- ٥- وحضرت الاجتماع الوكالات المتخصصة أو المنظمات التالية المتصلة بها:
منظمة العمل الدولية
الاتحاد الدولي للاتصالات
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
البنك الدولي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
منظمة التجارة العالمية
- ٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:
الفئة العامة
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
مهندسو العالم
المجلس الدولي لقانون البيئة
منظمة القرية السويسرية *Village Suisse*
- ٧- ودُعيت إلى الاجتماع الجمعيات والمنظمات التالية:

استراتيجيات المناخ

Climate XL Africa منظمة المناخ في أفريقيا

منظمة Euclid الحكومية الدولية للتنمية المستدامة

المنظمة الدولية للتنمية المستدامة

مرصد الملكية الفكرية

المجلس الدولي لبحوث وتنمية المطاط

٨- ووجهت الدعوة إلى الأشخاص التالية أسماؤهم للتحدث في اجتماع الخبراء:

Mr. Roberto Carvalho de Azevedo, Permanent Representative of Brazil to WTO and UNCTAD

Mr. Richard Kinley, Deputy Executive Secretary of the UNFCCC

Mr. Luzius Wasescha, Permanent Representative of Switzerland to WTO

Mr. Jorgen Fenhann, Senior Energy Scientist, UNEP Risoe Centre

Mr. Adriano Santhiago de Oliveira, General Coordination on Global Climate Change, Ministry of Science and Technology, Brazil

Ms. Graciela Chichilnisky, Columbia University

Ms. Julie Raynal, European Commission – DG Environment

Ms. Ulrika Raab, Senior Advisor, Swedish Energy Agency and former Member of the CDM Executive Board

Mr. Drew Nelson, State Department, United States of America

Mr. Miles Austin, Head of European Regulatory Affairs, EcoSecurities

Mr. David Lunsford, Policy Leader: Emissions Trading, International Emissions Trading Association

Ms. Natalia Gorina, Emissions Portfolio Manager, Essent Trading

Mr. Aaron Cosbey, Associate and Senior Climate Change and Trade Advisor of the International Institute for Sustainable Development

Mr. Mikko Halonen, Gaia Global

Ms. Paula Castro Pareja, University of Zurich

Mr. Alberto Magalang, Designated National Authority of the Philippines

Mr. Fang Jin, Development Research Centre of the State Counsel, China

Mr. Theo Yasause, Designated National Authority of Papua New Guinea

Ms. Julia Justo Soto, Executive Director, National Environment Fund, Peru

Mr. Govinda Timilsina, World Bank study on CDM potential in sub-Saharan Africa

Mr. Raul Garrido, Ministry of Science, Technology and Environment (CITMA), Cuba

Mr. Cheikh Saadbouh Seck, Deputy-Director of Foreign Trade, Ministry of Trade, Senegal

Mr. João Lusevikueno, Director of Trade Policy, Ministry of Commerce, Angola

Mr. Daniele Violetti, Secretary of the CDM Executive Board, UNFCCC

Mr. Marcel Alers, Principal Technical Advisor Climate Change Mitigation and Manager, MDG Carbon Facility, United Nations Development Programme

المرفق الثاني

برنامج الاجتماع

الاثنين، ٢٧ نيسان/أبريل

١٠/٠٠ - ١٣/٠٠ افتتاح الجلسة: أهمية آلية التنمية النظيفة في تيسير التنمية المستدامة في البلدان النامية

البيان الافتتاحي:

السيد حبيب أووين، باسم الأمين العام للأونكتاد، الدكتور سوباشاي بانيتشباكدي

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - فرص وتحديات التجارة والاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة

الخطابات الرئيسية:

السيد ريتشارد كينلي، نائب الأمين التنفيذي للاتفاقية الإطارية

المتكلمون:

- سعادة الممثل الدائم للبرازيل لدى منظمة التجارة الدولية والأونكتاد، السيد روبرتو كارافالو

دو أزيبيدو

- سعادة الممثل الدائم لسويسرا لدى منظمة التجارة العالمية، السيد لوزيوس فاسيشكا

- سعادة الممثل الدائم للهند لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، السيد غوبيناثان أشامكولانغاري

الحوار التفاعلي

١٣/٠٠ - ١٥/٠٠ فترة تناول الغداء

١٥/٠٠ - ١٨/٠٠ الجلسة ١: آلية التنمية النظيفة - الحالة الراهنة والإصلاحات المقترحة

المتكلمون:

- السيد جورج فنهان، كبير علماء الطاقة، مركز ريزو التابع لصندوق الأمم المتحدة للبيئة

- السيد أدريانو سانتياغو دو أوليفيرا، التنسيق العام المتعلق بتغير المناخ العالمي، وزارة العلوم والتكنولوجيا، البرازيل

- السيدة غارسيلا شيشيلنسكي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، محاضرة ومديرة معهد كولومبيا لإدارة المخاطر، جامعة كولومبيا

الحوار التفاعلي

الأسئلة التي قد تُطرح للنقاش:

- ما هي القطاعات والبلدان التي تكون فيها الآلية فعالة أو أقل فعالية؟ وما هي الأسباب؟ وما الذي يمكن فعله لمعالجة الاستفادة من الآلية على الصعيدين الجغرافي والقطاعي؟
- ما هي انعكاسات مختلف خيارات إصلاح الآلية التي اقترحت في إطار الفريق العامل المخصص للنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول في إطار بروتوكول كيوتو بالنسبة للبلدان النامية؟

١٨/٠٠ حفل استقبال

المكان: Bar Escargot، الطابق الثالث، قصر الأمم

الثلاثاء، ٢٨ نيسان/أبريل

١٠/٠٠ - ١٣/٠٠ الجلسة ٢: سوق الكربون: الحالة الراهنة، والمخاطر المالية، والطلب، والتصورات والخيارات الواقعية ما بعد ٢٠١٢

المتكلمون:

- السيدة أيولريكا رآب، كبيرة المستشارين، الوكالة السويدية للطاقة والعضو السابق في المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة
- السيد جورج فيتورينو، الوفد الدائم للمفوضية الأوروبية لدى المنظمات الدولية في جنيف
- السيد مايلز أوستن، المسؤول عن الشؤون التنظيمية الأوروبية، EcoSecurities
- السيد دافيد لنسفورد، مسؤول السياسات، الجمعية الدولية لتبادل حقوق الانبعاثات
- السيدة نتاليا غورينا، مديرة محفظة الانبعاثات، Essent Trading

الحوار التفاعلي

الأسئلة التي قد تُطرح للنقاش:

- كيف مكّنت أسواق الكربون القائمة من تحقيق مكاسب التنمية المستدامة في البلدان المضيفة للآلية؟
- كيف أثرت الأزمة المالية على التوقعات المتصلة بأسواق الكربون؟
- ما حجم الطلب في الوقت الراهن على الوحدات المعتمدة لتخفيض الانبعاثات؟ وكيف تطور هذا الطلب في برنامج الاتحاد الأوروبي لتبادل حقوق الانبعاثات، وفي فرادى الأطراف المدرجة في المرفق الأول؟
- كيف يمكن للنظام المتوقع بعد عام ٢٠١٢ زيادة استثمارات الآلية؟

- ما هي التوقعات في إطار نظام ما بعد ٢٠١٢؟

١٣/٠٠ - ١٥/٠٠ فترة الغداء

١٨/٠٠ - ١٥/٠٠ الجلسة ٣: اهتمام البلدان النامية بإجراءات تغيير المناخ وانعكاسات ذلك على نظام

تغير المناخ بعد عام ٢٠١٢

المتكلمون:

- السيد آرون كوسي، الأستاذ المشارك وكبير المستشارين في مجال تغير المناخ والتجارة في المعهد الدولي للتنمية المستدامة

- السيد ميكو هالونن، منظمة جايا جلوبال *Gaia Global*

- السيدة باولا باريجا، جامعة زيوريخ

- السيد ألبرتو ماغالانغ، الهيئة الوطنية المعيّنة في الفلبين

الحوار التفاعلي

الأسئلة التي قد تُطرح للنقاش:

- ما هي التوقعات المتصلة بتوسيع نطاق برامج الآلية لفترة ما بعد عام ٢٠١٢؟ وما مدى احتمال تيسير هذا التوسيع لخفض كثافة الكربون في قطاعات اقتصادية بعينها في البلدان النامية، وتيسيره لاجتذاب الاستثمارات وتعزيز نقل التكنولوجيا الجديدة والأقل تسبباً في انبعاث الكربون؟

- ما هي المساهمة الحقيقية لآلية التنمية النظيفة في نقل التكنولوجيا النظيفة؟ وما هي الطريقة الأفضل لتقييمها وتعزيزها؟

الأربعاء، ٢٩ نيسان/أبريل

١٠/٠٠ - ١٣/٠٠ الجلسة ٤: آلية التنمية النظيفة وتجارب وتوقعات البلدان النامية في إطار نظام ما بعد

عام ٢٠١٢

المتكلمون:

- السيد فانغ جين، مركز البحوث الإنمائية، الصين

- السيد إلمر شيلر، الوزير ونائب الممثل الدائم لبيرو لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

- السيد غوفيندا تيملسينا، الدراسة التي أعدها البنك الدولي بشأن إمكانيات آلية التنمية النظيفة في أفريقيا جنوب الصحراء

وخاطب الجلسة:

- السيد راول غاريدو، وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة، كوبا
- السيد شيخ سادبو، مدير التجارة الخارجية، وزارة التجارة، السنغال
- السيد جاو لوسفيكونو، مدير سياسات التجارة، وزارة التجارة، أنغولا

الحوار التفاعلي

الأسئلة التي قد تُطرح للنقاش:

- ما هي النُهُج التي قد تكون جديدة ومبتكرة لزيادة عدد البلدان المضيفة المستفيدة من الآلية والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تغطيتها؟
- هل ينبغي للتحقق من المشاريع عن طريق السلطات الوطنية المعيّنة أن يكون وفقاً لمعايير ومقاييس عامة تراعيها جميع السلطات الوطنية المعيّنة؟

١٣/٠٠ - ١٥/٠٠ فترة تناول الغداء

١٨/٠٠ - ١٥/٠٠ اجتماع المائدة المستديرة بشأن تغير المناخ، والتجارة والاستثمار، ودور الأونكتاد

المتكلمون:

- السيد دانييل فيوليتي، أمين المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، الاتفاقية الإطارية
- السيد مارسيل أليز، كبير المستشارين التقنيين، تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته، مرفق الكربون المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- السيد استيفان ديتزلر، مدير برنامج، وزارة الشؤون الاقتصادية السويسرية

حوار تفاعلي ومدخلات قصيرة من جانب جميع السلطات الوطنية المعيّنة

الأسئلة التي قد تُطرح للنقاش:

- ما هي الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها الأونكتاد بصورة مفيدة لضمان تمكن الآلية التام من الإسهام في التنمية المستدامة في البلدان المضيفة؟

١٨/٠٠ ملاحظات ختامية يقدمها الرئيس

سعادة الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، السيد غوبينداتان أشامكولانغاري

— — — — —